السفير
الاربعاء 17 تشرين الأول 2007 ◆ العدد 10827

الهيئة المنظمة للاتصالات تشرح آلية خصخصة الخلوي: حرص على الشفافية وبُعد عن المفاضلة والمحسوبية

اعلنت الهيئة المنظمة للاتصالات أنها حرصت على وضع آلية شفافة وواضحة لاطلاق عملية خصخصة قطاع الخلوي والإجابة عن التساؤلات المطروحة، واوضحت الآتي:

١ أنجزت بادئ ذي بدء دفتر الشروط الخاص بالمزايدة الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة وتضمن كل المستندات الرسمية المطلوبة كي تحضر الشركات الراغبة ملفاتها للمشاركة. وستصدر الهيئة المنظمة للاتصالات والمجلس الأعلى للخصخصة في تشرين الثاني المقبل مذكرة المعلومات التي تتعلق بسوق الاتصالات والمواصفات المالية والتقنية اللازمة بالشبكة وخريطة طريق تتعلق بتحرير قطاع الاتصالات. كما ستقر الهيئة مواصفات الترخيص التي تتضمن متطلبات التغطية الوطنية والتكنولوجيا المستعملة والترددات الممنوحة والشروط الفنية والخدمات الجديدة المطروحة في السوق، وتحديدا خدمات الجيل الثالث.

٢ إن الهيئة المنظمة للاتصالات حريصة على أن تضمن لمراحل المزايدة الشفافية والمهنية اللازمتين بعيدا من أي مفاضلة لشركة على أخرى أو لطرف على آخر، وفق إجراءات لا تترك مجالا للمحسوبية أو للمحاباة أو للتعسف. وهي لهذه الغاية، وحرصا على المال العام وانطلاقا من مسؤوليتها في حماية المستهلك وفي نمو قطاع الاتصالات، وضعت آلية واضحة تقضي في مرحلة أولى بأن تتقدم الشركات بما يعرف بسعر ما قبل المزايدة ضمن ظرف مختوم تفضه حصرا لجنة فنية خاصة مؤلفة من خمسة أعضاء، ترفعه بدورها الى الحكومة من دون أن تعلمها بأسماء الشركات، كي تبتّ أيا من خياري الـ ١٠ أو الـ ١٠ مشاركة في الواردات الذي تراه الحكومة مناسبا للمصلحة العامة ويضمن المردود المالي الأعلى.

٣ بما أن الهيئة ملتزمة تأمين أسعار تنافسية على مستوى الاتصال الدولي الصوتي التي من شأنها أن تشجع الاستثمارات الاجنبية والمحلية وأن تخلق فرص عمل جديدة لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني والمشتركين على السواء، قررت الهيئة بناء على القانون ٤٣١ وبعد موافقة مجلس الوزراء، منح الفائزين المفترضين بالمزايدة حق الاتصال الدولي الصوتي مع حصر هذا الحق بمشتركي الشبكتين، على غرار ما هو معمول به في غالبية دول المنطقة والعالم.

٤ أشار دفتر الشروط بوضوح الى ان الفائز ملزم احترام وتطبيق كل التنظيمات التي أصدرتها وستصدرها الهيئة المنظمة، مع العلم بأنها أنجزت مسودة التنظيمات المتعلقة بحماية المستهلك ونوعية الخدمة والترابط المحلي وأنهت عملية الاستشارات وهي راهنا قيد النشر في صيغتها النهائية.

٥ حدد دفتر الشروط سند كفالة بقيمة ٥٠ مليون دولار لضمان أن تتقدم الى المزايدة الشركات الكبرى والمحترمة وذات السمعة الذائعة. ولمزيد من الشفافية والجدية، يحظر على الفائزين بالمركزين الاول والثاني استرداد قيمة هذه الكفالة الا بعد انتهاء كامل آلية المزايدة.

٦ إن دفتر الشروط هو الوثيقة الرسمية الوحيدة التي تخول إطلاق عملية المزايدة وبيع الأصول، وقد صادقت الهيئة عليه استنادا إلى قانون الاتصالات الرقم ٤٣١/٢٠٠٢، وصادقت الحكومة عليه في جلستها الاخيرة استنادا الى قانون الخصخصة الرقم ٢٢٨/٢٠٠٠، بعدما رأت هيئة القضايا في وزارة العدل، في استشارة لها بناء على طلب الحكومة، أن القانونين المذكورين يشكلان الإطار القانوني اللازم لهذه العملية.

٧ تؤكد الهيئة ان المعايير التي وضعتها ترمي الى حصر إدارة الشبكات بأصحاب الخبرة ممن يمكن الوثوق بهم لادارة شبكتي الهاتف الخلوي الحاليتين وتوسيعهما.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"